مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد السادس ـ العدد الثاني

ربيع الآخر ـ جمادى الآخرة ١٤٢٥هـ
(يوليه ـ سبتمبر ٢٠٠٤م)

- آراء أبي طالب العبدي التصريفية
- أبواب البيوت العربية.. محتواها، صناعتها، وما يتعلق بها في معاجم اللغة والشعر والنثر القديم
- الأفعال الكلامية عند الأصوليين دراسة في ضوء اللسانيات التداولية
- شواهد الخليل في كتاب العروض وما لكل منها مما جاء في العقد الفريد لابن عبد ربه
- ما يعول عليه للمحبي في طبعة مجمع اللغة العربية بالقاهرة

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

هيئة التحرير
صالح بن حسين العايد
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

مدير التحرير
سيف بن عبدالرحمن العريفي

عنوان المراسلة
مجلة الدراسات اللغوية
ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543
Saudi Arabia
Fax: 4659993

ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

• التقديم ٣

• آراء أبي طالب العبدي التصريفية
عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي ٧

• أبواب البيوت العربية
زيد بن عبد الله الزيد ١١١

• الأفعال الكلامية عند الأصوليين
مسعود صحراوي ١٩٣

• شواهد الخليل في كتاب العروض وما لكل منها مما جاء في العقد الفريد
سليمان أحمد أبوستة ٢٤٣

• ما يعول عليه للمحبي في طبعة مجمع اللغة العربية بالقاهرة
سعود بن عبد الله آل حسين ٣١١

المجلد السادس ـ العدد الثاني ـ ربيع الآخر ـ جمادى الآخرة ١٤٢٥هـ / يوليه ـ سبتمبر ٢٠٠٤م

الهيئة الاستشارية للتحرير:

⋆ إبـراهـيم بن سـلـيـمـان الـشـمـسـان	أستاذ النحو جامعة الملك سعود.
⋆ أمـــين عـــبـــدالـــلـــه ســـالم	أستاذ النحو كلية اللغة العربية المنوفية.
⋆ حـــســن شـــاذلي فـــرهـــود	أستاذ النحو سابقاً في جامعة الملك سعود.
⋆ ســلـيـمــان بن إبـراهـيـم الـعـايـد	أستاذ علم اللغة جامعة أم القرى.
⋆ عـبـــد الـعـــلي الـــودغـيـــري	أستاذ اللغويات جامعة محمد الخامس.
⋆ عـــــلي أبـــــو المـــــكـــــارم	عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة سابقاً.
⋆ عـيـــاد بن عـيـــد الـثـبـيـتي	أستاذ النحو جامعة أم القرى.
⋆ مـــحـــمـــد بـن حـــسن بـــاكلا	أستاذ علم اللغة جامعة الملك سعود.
⋆ محـمـد بن يـعـقـوب تـركـسـتـاني	أستاذ علم اللغة الجامعة الإسلامية.

ضوابـط النشـر:

١ـ أن يـكون البحث ضـمن اختصاصات المجلة، وهي: الـدراسات النحـوية والتصـريفية والـلغوية والـلسانية والعروضية.

٢ـ ألا يزيد البحث على ثمانين صفحة.

٣ـ ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٤ـ أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).

٥ـ دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٦ـ أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٧ـ أن يكون البحث باللغة العربية.

٨ـ أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٩ـ أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.

١٠ـ لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

لو سكت من لا يعلم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده أما بعد :

فقد كثر المتحدثون عن العربية نحواً وصرفاً، قواعد وتعليماً كثرة ألهت عن الانتقاء وصرفت عن التمحيص، كثرة أحاطها بهائلة من يحدث، وضخمها من ادعى أنه يعرف، وهو لا يعلم أنه يهرف أكثر من أن يعرف.

كل هذا قد تجمع في وقت تزاحم أفكار متعارضة، وأشكال متشابهة إذ كنت أطالع مقابلة في مجلة من المجلات عن تعليم العربية وصعوبة قواعدها وعقم مناهجها، وهي جزء من تلك الحملة الضروس التي تعددت أنواعاً وأشكالاً، سهاماً ونضالاً من كل حدب وصوب، في وقت أضاع القوس باريها.

لقد رأيت عجباً، في حديث هؤلاء القوم، فمنهم من تصدر للإفتاء في قضايا اللغة وتحديد أسباب المشكلة، والتعرض للنحو والتصريف وهو ليس من أهله الضاربين فيه بسهم، وليتهم قالوا قولة حقٍّ وما هي منهم ببعيد أنهم لم يعلموا النحو فيعرفوا بعض مشكله، وليتهم تواضعوا إذ تصدروا فسألوا أهل الذكر من أرباب الصنعة وسدنتها، فربما ظفروا بشيء يقولونه، وسلموا من معرة الإثم والتبعة، وربما منعهم من ذلك كبر ما هم ببالغيه.

وليتهم ثمنوا البحث العلمي الرصين ومناهجه، وعاذوا منه بشيء، فقاموا بأيسرها سبيلاً، ووزعوا استبانات على أرباب الحرفة من المعلمين، وكذلك على المحتاجين إلى تعلم العربية، واستقرءوا بعد ذلك رأي المفكرين فيها فربما خرجوا بشيء يمكن أن يكون شيئاً ذا جدوى في تحديد أبعاد ماهية المشكلة التي تحدثوا عنها.

وما حاجة اللجوج إلا أن يفعل فليتهم قبل أن ينطلقوا بالحديث طالعوا دفاتر المدرسين في التعليم العام ليعلموا بعض أحوال المشكلة فربما أن الأثر دلَّ على المسير، فإذ لم يفعلوا فهل فاتهم أن يلقوا نظرة ولو عجلى على دفاتر الطلاب ويروا

عجباً في سوء التأسيس.

بعد هذا كله أما كان بإمكانهم أن يتهموا أنفسهم، وأن يعيدوا النظر في تكوينهم وعطائهم ومنتجهم العلمي، أم أن المجاملة حتى بلغت أن يجامل الأستاذ الطلاب، وكأن الأستاذ هو الطالب على حساب المصلحة العامة، وتقديم مصلحة الذات عليها بغية الحصول على ثناء ولو كان من طالب خاب جدّه.

ولم أجد شيئاً من هذا أو ذاك فعدت أدراجي وأنا أسترجع وأقول: رحم الله أبا الفرج المعافى بن زكريا إذ يقول: " وقد قال بعض أهل العلم: لو سكت من لا يعلم لاسترحنا، وأنا أقول: لو كان له دينٌ يردعُه، ويكفُّه ويمنعُه، ويقبضُه فيقدعه، فيسكته قهراً، ويصمته قسراً، أو كان من يصرفه عن شنيع الجهالات وبديع الضلالات بالتأديبِ والقصب والتثريب والتبكيت والتأنيب، لردونا أن يعفي الناس بذلك عمَّا ينالهم من الضرر أو كثير منه من جهته، وإلى الله المشتكى وهو المستعان على كلِّ حادثة وبلوى "(١).

ورحم الله أبا محمد د. محمود الطناحي إذ يقول: " فليس من التسهيل والتيسير أن تدع «زيداً وعمراً» في التمثيل لتقول: سمير وأشرف، وليس من التسهيل والتيسير أن تترك التمثيل على القاعدة النحوية بالشاهد القرآني والحديثي وأشعار العرب وأمثالها لتكتب قصة متكلفة عن نزهة في القناطر الخيرية أو زيارة إلى أهرامات الجيزة أو حكاية عن الفلاح في الحقل لتستخرج من كلِّ ذلك شواهدك على القاعدة النحوية والصرفية"(٢).

وأخيراً: إن العربية تواجه حملة عنيفة أخذت مساراً آخر في النيل من مناهجها ومقرراتها لتنحو منحى الحملة السابقة لتأخذ بحجزها وتكمل مسيرتها في هدم تراثها العريق ولا حول ولا قوَّة إلا بالله العلي العظيم، إذا كان هذا حال بعض القوم ممن يرون في أنفسهم الأهلية، فكيف الحال بمن ليس أهلاً لهذا أو ذلك، ولكن: وما نيل المطالب بالتمني!!

(١) الجليس الصالح الكافي ٣٣٧٩ – ٣٨٠.

(٢) صيحة من أجل اللغة العربية (منشور ضمن مقالات العلامة الدكتور محمود الطناحي) ١/ ١٣٨.

أولاً : البحوث والدراسات

آراء أبي طالب العبدي التصريفية
جمعاً ودراسة

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي

كلية اللغة العربية ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد :

فهذا بحث جمعت فيه الآراء التصريفيَّة لعالمٍ عاش في القرن الرابع الهجري، وهو القرن الذي نضج فيه علم اللغة والنحو والتصريف على أيدي أساطين هذا العلم ودهاقنته من رجال هذا القرن، ومنهم أبو سعيد السيرافي، وأبو منصور الأزهري، وأبو علي الفارسي، وأبو الحسن الرمَّاني، وأبو الفتح بن جني، وأحمد بن فارس.

وهذا العالم هو أبو طالب العبدي تلميذ أبي علي الفارسي، وهو عالم مغمور، لم ينلْ من الشهرة ما ناله أقرانه كابن جني والربعي؛ لذا رأيت جمع آرائه وأقواله ودراستها؛ لتعريف الدارسين به وبجهوده، وكنت قد جمعت آراءه النحوية ودَرَسْتُها ونشرت تلك الدراسة في مجلة الدراسات اللغوية (العدد الثالث من المجلد الأول)، وهذا البحث يتضمن آراءه التصريفيَّة مصنَّفة في مسائل مرتَّبة وفق ترتيب أبواب التصريف في ألفية ابن مالك؛ لأنه الترتيب الذي اتَّبعته في عرض آرائه النحوية، وقدَّمت لها بدراسة شاملة بيَّنت فيها منهجه في تناول هذه المسائل فتحدثت عن عنايته بالسماع، والقياس، وتعليل الأحكام واستفادته من تقاليب الكلمة واشتقاقها في الحكم على حروفها بالأصالة أو الزيادة، كما تحدثت عن مذهبه وموقفه من البصريين والكوفيين، وبينت أبرز سمات آرائه وأقواله التي ظهرت لي من خلال المسائل التي تضمنها هذا البحث، ومنها وضوح العبارة، والتميُّز في بعض الآراء والأقوال، والتفرد في بعضها، تلا هذه الدراسة دراسة مفصلة للمسائل.

وفي أثناء جمعي آراءه وأقواله التصريفية وقفت على أقوال له ذات طابع لغوي، منها ما يتناول المذكر والمؤنث اللغوي، وهذا يمكن إدراجه في آرائه التصريفية؛ فإنَّ

من المباحث التي عُني بها علماء النحو والتصريف التذكير والتأنيث في اللغة، وفيه تحدثوا عن المؤنثات السماعيَّة، لكن أقواله الأخرى في اللغة لا تقتصر على المذكر والمؤنَّث، وإنما تتناول موضوعات لغوية أخرى، من شرح لغوي لمفردة أو لفظ، إلى الحديث عن ظاهرة لغوية وتفسيرها...؛ لذا رأيت أن هذه الموضوعات جديرة بدراسة مستقلة، أرجو العلي القدير أن يهيئ لي من الوقت والصحة ما يعينني على إتمام إخراج تراث هذا العالم المغمور النحوي والصرفي واللغوي.

وأنبه هنا إلى أنني اتبعت في عرض مصادر التوثيق في هوامش البحث الترتيب التاريخي، وإذا كان لمصدر مخطوط أو مطبوع نسختان أو طبعتان رجعت إليهما فإنني أعرِّف بالنسخة الأقل استعمالاً حين ذكرها، وأغفل ذلك في كثيرة الاستعمال؛ اكتفاءً بالتعريف بها في ثبت المصادر.

والله من وراء القصد، والحمد لله أولاً وآخراً.

أبو طالب العبديّ[1]

هو أبو طالب أحمد بن بكر بن محمد بن بقية العبدي، من نحويي القرن الرابع الهجري.

أخذ اللغة والنحو عن أبي سعيد السيرافيِّ (٢٨٤ – ٣٦٨هـ)، وأبي الحسن الرمّانيّ (٢٩٦ – ٣٨٤هـ) وأبي عليٍّ الفارسيِّ (٢٨٨ – ٣٧٧هـ)، وكان أخذه عنه أكثر، وملازمته له أشد من صاحبيه[2].

وسمع الحديث من طائفة من محدثي بغداد في عصره، ولم يكن ـ رحمه الله ـ

(١) تحدثت عنه بالتفصيل الذي جادت به المصادر في البحث الذي نشرته في مجلة الدراسات اللغوية وعنوانه (أبو طالب العبدي وآراؤه النحوية) المجلد الأول – العدد الثالث (رجب – رمضان ١٤٢٠هـ) ص ٩ – ١٢٨.

(٢) إنباه الرواة ٢ / ٣٨٦.

ذا شهرة، فقد كان مغموراً في عصره مع تحصيله قسطاً وافراً من اللغة والنحو(١).

عُني بكتاب شيخه أبي علي الفارسي (الإيضاح) فشرحه "شرحاً كافياً شافياً، أتى فيه بغرائب من أصول هذه الصناعة، وحقق أماكن، حتى يقال: إنه شرح كتاب أبي علي بكلام أبي علي"(٢)، واستفاد من شرحه شُرَّاح الإيضاح اللاحقون، قال القفطي: "وإذا أنصف المنصف، وأجمل النظر، واطرح الهوى رأى أن كل من تعرَّض لشرح هذا الكتاب إنما اقتدى بالعبديّ وأخذ منه، وإن غيَّر الألفاظ فما خرج عن القصد الذي قصده"(٣).

كان ـ رحمه الله ـ مُقلاً من التأليف، فلم يُذكر له سوى ثلاثة مصنفات: شرح الإيضاح أشهرها، والآخران هما: شرح مختصر الجرمي في النحو(٤) والمختصر في النحو(٥).

منهج العبديِّ في تناول المسائل التصريفية

لمعرفة منهج عالمٍ ما ومذهبه معرفة جليَّة لابد من الوقوف على جميع آثاره في الفن الذي قُصد الوقوف على منهجه فيه، وبدون ذلك يتعذَّر بيان منهجه، وتحديد مذهبه.

والعبديُّ مؤلف مُقِل، فلم يُذكر له سوى ثلاثة مصنفات ـ كما سبق ـ لم أقف على شيء منها، بل لا أعلم لها أو لأحدها وجوداً في خزائن الكتب، وآراؤه التي نُقلت عنه قليلة؛ لذا يصعب على الباحث الوقوف على منهجه، ومعرفة مذهبه.

(١) إنباه الرواة ٢ / ٣٨٧.

(٢) إنباه الرواة ٢ / ٣٨٧.

(٣) إنباه الرواة ٢ / ٣٨٧.

(٤) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ٢ / ٤٥١.

(٥) هدية العارفين ١ / ٧١.

وقد تحدثت عن ذلك في البحث الذي نشرته عنه وعن آرائه النحوية(١)، وحاولت فيه تحديد معالم منهجه في الدرس النحوي ومذهبه فيه، ومنهجه هنا هو منهجه هناك، فلن يختلف منهجه في الصرف عن منهجه في النحو، وكذلك مذهبه.

وسأحاول أن أستنتج من آرائه التصريفية التي تيسَّر لي جمعها ودراستها ما يضاف إلى ما قيدته هناك؛ ليكون ما أذكره هنا مُتمِّماً لما ذكرته هناك.

وما سأسطره لا يعدو كونه إشارات إلى منهجه في الدرس الصرفي ومذهبه فيه، ظهرت لي من خلال هذه المسائل فرصدتها، ولا أزعم أنَّ هذا هو منهجه قطعاً، ومذهبه يقيناً.

وأبرز ما ظهر لي من معالم منهجه في هذه الدراسة عنايته بالسماع والقياس، وتعليل الأحكام، والاستعانة بتقاليب الكلمة، واشتقاقها، ومعناها العام للحكم والاختيار.

١ - عنايته بالسماع:

السماع هو المصدر الأول الذي استُنبِطت منه القواعد النحوية والصَّرفية، وهو الأصل الذي بُنيت عليه أدلة النحو الأخرى، قال السيوطي: "وكلٌّ من الإجماع والقياس لابد له من مستندٍ من السماع"(٢)، وقال أبو عليٍّ الفارسيّ وهو من هو في القياس! "لو لم يعاضد القياسَ السماعُ حتى يجيء السمع بشيء خارج عن القياس؛ لوجب اطّراح القياس والمصير إلى ما أتى به السمع؛ ألا ترى أنّ التَّعلق بالقياس من غير مراعاة السماع معه يؤدي إلى الخروج عن لغتهم، والنطق بما هو خطأ في كلامهم..."(٣)، وبيَّن السيوطي السماع الذي يعتدّ به فقال: "وأعني به

(١) انظر: مجلة الدراسات اللغوية. المجلد الأول. العدد الثالث (رجب - رمضان ١٤٢٠هـ) ص ٢١ - ٣٤.

(٢) الاقتراح ص ٢٨.

(٣) المسائل الحلبيات ص ٢٦٦.

ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت"(١).

والعبديُّ كغيره من النحويين يقعِّد ويحكم ويختار معتمداً في ذلك على السماع، من ذلك إثباته وزن (فَعِيلة) في مصادر الأفعال الثلاثية كغفرت ذنبه غَفِيرةً؛ معتمداً في ذلك على مجيء هذا المصدر في كلام العرب(٢).

ومن ذلك حكمه على (إزار) بالتذكير والتأنيث ـ وإن أنكر تأنيثه بعض اللغويين ـ لوروده في كلام بعض العرب مؤنثاً(٣).

ومنه أيضاً قوله عن (اللَّفاء)(٤): "يجوز أن تكون همزته أصلاً، وأن تكون واواً؛ لقولهم: لفأت العظم ولفوته، إذا قشرته..."(٥)، فهو يجيز في الهمزة الأمرين: الأصالة والإبدال؛ لمجيء السماع بما يدل عليهما.

٢ - عنايته بالقياس:

القياس هو الدليل الثاني من أدلة النحو، قال الأنباري: "أدلة صناعة الإعراب ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال"(٦)، وشرحه فقال: "وأمَّا القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل، ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن ذلك منقولاً عنهم..."(٧).

(١) الاقتراح ص ٤٨.

(٢) انظر: المسألة (١).

(٣) انظر المسألة (٤).

(٤) هو كل شيء خسيس، يسير، حقير. القاموس المحيط ٤ / ٣٨٦. (لفو).

(٥) شرح التكملة للعكبري ق ٩٧أ. وانظر: المسألة (٦).

(٦) الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٥. لمع الأدلة ص ٨١. الاقتراح ص ٢٧.

(٧) الإغراب ص ٤٥. وانظر: لمع الأدلة ص ٩٣. والاقتراح ص ٩٤. وفي أصول النحو ص ٧٨. والأصول (د. تمام حسان) ص ١٧٤.

وحفاوة العبدي بالقياس ظاهرة، ولا غرابة في ذلك؛ وهو تلميذ لأبي عليٍّ الفارسيّ صاحب القياس، الذي توسَّع في استعماله واللجوء إليه حتى إنَّ تلميذه ابن جني يروي عنه قوله: "أُخطىء في خمسين مسألة في اللغة، ولا أُخطىء في واحدة من القياس"(١)، ويقول مُثْنِياً عليه ومُتعجباً من مهارته في القياس: "ولله هو، وعليه رحمته! فما كان أقوى قياسه، وأشدّ بهذا العلم اللطيف الشريف أُنسه، فكأنَّه إنَّما كان مخلوقاً له..."(٢).

ويظهر أثر الشيخ في تلميذه العبدي في الاحتكام إلى القياس في عدد من المسائل، منها مذهبه في التمييز بين المذكر والمؤنث في الأسماء؛ بأنَّ القياس يقتضي "اختصاص كل واحد منهما بلفظ"(٣)، وليس بإلحاق علامة التأنيث بلفظ المذكر ليدلّ على المؤنث كما هو الشأن في الصفات؛ "لينفصل الاسم عن الصفة، ولأن المؤنث يخالف المذكر في الحقيقة، وقضية المخالفة في المعنى تقتضي المخالفة في اللفظ"، ومن ذلك قوله: إنَّ إزاراً يُجمع عند من ذكَّره على: أزُر وآزرة، وعند من أنَّثه على آزُرٍ، مثل عَناقٍ وأعْنُقٍ(٤)، وتبيَّن لي في أثناء دراسة المسألة أنّ جمعه على أزُرٍ، وآزِرَة مسموع، وأمَّا جمعه على آزُرٍ فلم أقف على نقل فيه عن رواة اللغة، وأنَّه قاله قياساً؛ لأنَّ المؤنث يُجمع في القلة على أَفْعُل كعَنَاقٍ وأَعْنُقٍ، وذِرَاع وأَذْرُعٍ.

ومن ذلك أيضاً حكمه على صحة الياء في (غاية) و(راية) بأنه شاذ عن القياس؛ لأن القياس يقضي بقلبها ألفاً نحو: نواة، وحصاة، وعلَّل وجه هذا الشذوذ بـ "أنها لو أُبدلت هُنا لتوالى إعلالان، وهو شاذ، فاحتُمِل الشذوذ في الصحة لهذا"(٥).

(١) الخصائص ٢ / ٨٨.

(٢) الخصائص ١ / ٢٧٦ – ٢٧٧.

(٣) شرح التكلمة للعكبري ق ١٤٦أ. وانظر: المسألة (٢).

(٤) شرح التكملة للعكبري ق ١٩٦ ب. وانظر: المسألة (٩).

(٥) شرح التكملة للعكبري ق ٣٣٢ ب. وانظر: المسألة (٢٤).

٣ – عنايته بالعلة:

العلة أحد أركان القياس، قال الأنباري: "لابدّ لكلِّ قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلَّة، وحكم"(١)، وقال السيوطي: "للقياس أربعة أركان: أصل؛ وهو المقيس عليه، وفرع: وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة"(٢)، وإذا كانت العلة بهذه المنزلة من القياس فلاشك أنَّ العبدي سَيُعنَى بها، وهو المعنيّ بالقياس، ظهر اهتمامه بها في آرائه النحوية التي سبق أن نشرتها(٣)، وفي آرائه التصريفية التي جمعتها هنا، ومنها تعليله تصغير "عرب" على "عُريب" من دون أن تلحق المصغر تاء التأنيث مع أنَّ مكبَّره ثلاثيٌّ مؤنث فكان حق المصغّر أن تلحقه التاء كعين، وأذن، يقال في مصغرهما: عُيَيْنة، وأُذَيْنَة، وعلَّل العبديُّ ترك التاء هنا بأنه إجراء للمصغَّر مُجرى المكبَّر(٤).

ومن ذلك تعليله لحاق التاء مصغّر الرباعي المؤنث الخالي منها، كقولهم في مصغَّر "قدَّام" و"وراء": "قُدَيديمة" و"ورُيِّئة"، والقياس ترك التاء كما قالوا في عناق، وعُقَاب، وزينب: عُنيِّق، وعُقَيِّب، وزُيَيْنِب، وعلَّل العبديُّ ما خالف ذلك بما علّله به شيخه الفارسي وهو أنهم "إنَّما فعلوا ذلك ليدُلُّوا على أنَّ الأصل في الرباعي المؤنث كله تاء التأنيث في التصغير، فخرج ذلك شاذّاً مُنبِّهاً على الأصل"(٥) فهم بهذا الشذوذ ينبِّهون على أصل مهمل.

ومن طريف تعليلاته ما جاء في تعليله قولهم: أنافيّ، للعظيم الأنف، وقياس النسبة إلى أنف أَنْفِيٌّ، قال: الوجه في قولهم: أنافيٌّ أنَّ في الجمع ما هو على فُعَال،

(١) لمع الأدلة ص ٩٣.

(٢) الاقتراح ص ٩٦.

(٣) مجلة الدراسات اللغوية. المجلد الأول. العدد الثالث (رجب – رمضان ١٤٢٠هـ) ص ٩٠ – ٩٧.

(٤) شرح التكملة للعكبري ق ١٥٨ب. وانظر: المسألة (١٤).

(٥) شرح التكملة للعبكري ق ١٠٩أ. وانظر: المسألة (١٥).

نحو: تُؤَام، ورُخال، فلمَّا أرادوا تعظيم الأنف حملوه على وزنٍ يدلُّ على الكثرة"[١]، وقد يكون في الكثرة عظمة، فقالوا لعظيم الأنف أُنافيّ؛ لأنهم لا يريدون مجرد النسب، وإنما معنىً زائداً على النسب، وهو عِظم الأنف، وإذا قُصِد مجرد النسب جيء به على القياس، فقيلَ: أَنفيٌّ.

٤ – الاستفادة من تقاليب الكلمة، واشتقاقها، ومعناها العام:

تحدث عن ألف (الَّلطا)[٢] فذكر أنها منقلبة عن الواو؛ "لأن ما قَرُب من معناه يتألف من لام وطاء وواو، وإن تقدَّم بعضها على بعض، ومنه لاط الحوض يلوطه إذا طيَّن شقوقه، وألصق بعضها ببعض، ومنه التاط بقلبي، وكذلك الجبهة تلصق بالأرض عند السجود ونحوه، والثقيل يلصق بما يقاربه"[٣]، نلحظ هنا استفادة العبدي من تقاليب الكلمة والمعنى العام لمادتها للوصول إلى أصل الألف في (الَّلطا).

وقد لا يحالفه التوفيق في الاستفادة من تقاليب الكلمة ومعناها فيتبنّى رأياً مجانباً للصواب، من ذلك إجازته أن تكون همزة (البراء) منقلبة عن ياء؛ "لقولهم: تبرَّيتُ لمعروفه، أي: تعرَّضتُ له..، ويجوز أن يكون من البَرَى، وهو التراب"[٤]، وانتقد العكبريُّ مذهب العبديِّ في إجازته أن تكون همزة البراء منقلبة عن ياء؛ مستدلاً على ذلك بقولهم: تبرَّيتُ لمعروفه، والبرى؛ لأنَّ للبراء معنيين: البراءة من الشيء، وآخر ليلة من الشهر، وما استدلَّ به العبدي لجواز أن يكون أصل الهمزة ياءً لا صلة له بالمعنيين المذكورين، والصواب أنها أصلية وليست منقلبة عن شيء[٥].

(١) شرح التكملة للعكبري ق ٥٦ ب. وانظر المسألة (١٦).

(٢) جمع لَطَاةٍ وهي: الأرض والموضع والجبهة والثَّقْل. الصحاح ص ٢٤٨٢. القاموس المحيط ٤/ ٣٨٥ (لطا).

(٣) شرح التكملة للعكبري ٢/ ٤ب (دار الكتب المصرية). وانظر: المسألة (٥).

(٤) شرح التكملة للعكبري ق ٩٧أ – ب. وانظر: المسألة (٦).

(٥) انظر: المسألة (٦).

مذهبـــــه:

أبو طالب العبدي بصريّ المذهب، ظهر لي هذا جليّاً في دراستي آرائه النحوية[1]، ولا غرو في ذلك وشيوخه في النحو والتصريف هم شيوخ المذهب في زمنهم، وهم السيرافيّ، والفارسيّ، والرُّمَّانيّ، لكن بصريته تلك لم تمنعه من الاستفادة من علم الكوفيين، فيأخذ من مذهبهم ما يستحسنه، من ذلك قوله بقول الفرَّاء في لام (خَسَا)[2]، وأنها همزة، والأصل خسأ[3].

ومن ذلك تجويزه الوقف بنقل فتحة الحرف الأخير إلى الساكن قبله ـ وهو ما يعرف بالوقف بالنقل ـ وإن لم يكن الأخير همزة كرأيت سَعْداً، يجوز أن يوقف عليه بالنقل فيقال: رأيت سَعَدْ، وهذا مذهب الكوفيين، واختاره العبديّ، وجمهور البصريين لا يجيزون ذلك إلا إن كان الحرف الموقوف عليه همزة نحو: حملت العِبْءَ[4].

تقويم آرائه:

اتَّسمت أقوال أبي طالب العبدي وآراؤه الواردة في هذا البحث بالسمات التالية:

١ – الوضوح:

وصف القفطي عبارة العبدي فقال: "كان وطيء العبارة، حسن الغوص، جميل التصنيف"[5]، وتبيَّن لي من خلال أقوال العبدي التي جمعتها دقّة القفطي في وصفه عبارته، فهو حقّاً سهل العبارة، بعيد عن الغموض، تُنبئ عبارته عن مراده

(١) مجلة الدراسات اللغوية – المجلد الأول – العدد الثالث (رجب – رمضان ١٤٢٠هـ) ص ٢٧ – ٢٨.

(٢) في القاموس المحيط ٤ / ٣٢٤: الخسا: الفرد.

(٣) انظر: المسألة (٥).

(٤) انظر: المسألة (١٧).

(٥) إنباه الرواة ٢ / ٣٨٧.

بوضوح لا لبس فيه، وأقواله التي تضمنها هذا البحث، والبحث الذي نشرته عن آرائه النحوية(١) تدل على هذا، حتَّى وهو يعلِّل للأحكام يُؤْثِر الوضوح وقُرْبَ العبارة(٢)، مع أنَّ التعليل يُؤْلَف فيه الغموض والتعقيد؛ لأن علل النحويين كعلل المتكلمين قائمة على المنطق المبني على مقدمات وفصول ونتائج، قال أبو الفتح: "علل النحويين ـ وأعني بذلك حذَّاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين ـ أقرب إلى علل المتكلِّمين منها إلى علل المتفقِّهين، "وذلك أنَّهم إنما يحيلون على الحسِّ، ويحتجُّون فيه بثقل الحال أو خفَّتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه..."(٣)، وهو لا يعني بهذا علل النحويين المتقدمين التي رواها سيبويه في كتابه أو ابتدعها هو؛ لأن تلك علل بدائية ساذجة، وإنما يعني العلل التي ظهرت عند نحاة القرن الرابع كالفارسيّ والروماني، وهو القرن الذي اكتمل فيه النحو العربي ونضج بمختلف موضوعاته ولاسيما العلة.

وإذا كانت عبارته واضحة سهلة في التعليل الذي هو مظنة الغموض ففي غيره أوضح وأيسر.

٢ – التميُّز في بعض الآراء والأقوال:

ظهر لي وأنا أدرس آراء العبدي التصريفية سبقه إلى بعضها، وتميُّزه في بعضها الآخر برجحانها على غيرها من الآراء والأقوال من خلال مقارنتها بها، من ذلك إثباته بناء (فَعِيلة) كغفيرة، وعزيمة في أبنية مصادر الأفعال الثلاثية المجردة؛ إذْ لم أجد من ذكره في أبنية هذه المصادر قبله مع سماعه عن العرب(٤).

ومن ذلك تعليله ما سُمع عن العرب في تصغيرهم "قُدَّام" و"وراء" على

(١) مجلة الدراسات اللغوية – المجلد الأول – العدد الثالث (رجب – رمضان ١٤٢٠هـ).

(٢) سبق الحديث عن "عنايته بالعلة" في الحديث عن منهجه. واشتمل على نماذج من تعليلاته.

(٣) الخصائص ١/ ٤٨.

(٤) انظر: المسألة (١).

"قُديديمة" و"وُريِّئة" بتاء التأنيث، وهو مخالف للمألوف في كلامهم من أنَّ مصغَّر الاسم المؤنث الزائد على ثلاثة أحرف لا تلحقه التاء، وعلَّله العبدي بأنَّهم قصدوا به التنبيه على أنَّ الأصل في مصغّر الرُّباعيّ المؤنث أن تلحقه التاء كمصغّر الثُّلاثيّ المؤنث، فهذا الشذوذ قُصِد به التّنبيه على الأصل المهجور وظهر لي حين دراسة المسألة وجاهة هذا التعليل مما جعلني أُرجِّحه على تعليل غيره من النحويين(١).

ومن ذلك أيضاً توجيهه الشذوذ في قولهم: أُنافيّ، للعظيم الأنف، والقياس أَنفيّ بأنّهم "لَمَّا أرادوا تعظيم الأنف حملوه على وزن يدلّ على الكثرة"(٢) ففُعال من جموع الكثرة، وعندما أرادوا أن يصفوا عظيم الأنف استعملوا وزناً يدلّ على الكثرة وألحقوا به ياء النسب، وهذا التعليل لا يخلو مع طرافته من غرابة، فلِمَ اختاروا وزن فُعال مع قلته في الجموع(٣)؟ وهلاَّ اختاروا وزناً آخر أكثر شيوعاً كفُعُول مثلاً، وألحقوا به ياء النسب فقالوا: أُنُوفيّ؛ وبخاصة أنَّ أنف يجمع على فُعُول، فإذا أرادوا العظمة فالأولى أنْ يستعملوا جمعاً يُجمع عليه هذا المفرد، لا أنْ يلجؤوا إلى وزن لا يُجمع عليه.

وعلى كل حال ما ذكره العبديّ اجتهاد منه لا يخلو من وجاهة.

٣ - السبق والتفرد في بعض الآراء:

من آراء العبدي التصريفية التي نُقلت عنه آراء اتضح لي سبقه إليها أو تفرده بها؛ إذْ لم أقف على قائل بها غيره، وهي وإن كانت تدلّ على نضوج في التفكير، واستقلالية في الرأي، إلاَّ أنَّ تفرّده بها يلحقها بالشاذ، والغريب من الأقوال.

من ذلك قصره بناء "فِعال" في الجموع على فَعيلة بمعنى فاعل كظريفة،

(١) انظر: المسألة (١٥).

(٢) شرح التكملة للعكبري ق ٥٦ ب.

(٣) انظر المسألة (١٦).

وطويلة، والصحيح أنَّ المذكر والمؤنث يجمعان هذا الجمع وليس المؤنث فقط فطويل وظريف يقال في جمعهما طِوال وظِراف كما يقال ذلك في جمع طويلة وظريفة(١).

ويُعوَّل على المعنى في معرفة جنس المفرد، أمذكر هو أم مؤنث؟

ومن ذلك قوله في قولهم للفرد: خَسَا، وللزوج: زكا: إنَّ "زكا" فعل ماضٍ سُمِّي به(٢)، ولا أعرف قائلاً بهذا صراحة غيره(٣)، وقوله إن ألف (درهمان) تمال للكسرة التي بعدها(٤)، يريد كسرة النون، ولم أقف على من قال بهذا قبله، بل إنَّ بينهم شبه إجماع على أنها تمال للكسرة التي قبلها وهي كسرة الدال(٥).

ومما تفرَّد به أيضاً، وهو من غرائبه قوله: إنَّ تاء الفعل (تعفرت) هي تاء عفريت قُدِّمت عند الاشتقاق(٦)، ومن ذلك توجيهه قول الحماسي:

رَأَى أَرْنَباً سَنَحَتْ بالفَضَاءِ فَبَادرَهَا وَلَجَاتِ الخَمَرْ

بأن "ولجات" فعل ماض وأصله لجأت، ومعناه: اعتصمت(٧)، وهو قول شاذ تفرد به العبديّ ـ على حد علمي ـ والذي عليه شراح الحماسة وغيرهم أنَّ "ولجات" جمع وَلَجَة، وهي مكان الولوج(٨).

وفي البحث أقوال أخرى له تفرَّد بها أو قال بخلاف المشهور وقد بيَّنت ذلك في مواضعه(٩).

(١) انظر: المسألة (١١).
(٢) شرح التكملة للعكبري ق ٩٢ ب.
(٣) انظر: المسألة (٥).
(٤) شرح التكملة للعكبري ق ٢٥٨ ب.
(٥) انظر: المسألة (١٨).
(٦) شرح التكملة للعكبري ق ٣٠أ. وانظر: المسألة (٢٠).
(٧) شرح التكملة للعكبري ق ١٦٤ب.
(٨) انظر: المسألة (٢٢).
(٩) انظر: المسائل (١٠) و(١٢) و(٢١) و(٢٣).

وهذه الأقوال والآراء الغريبة أو الشَّاذة لا تقلل من مكانة الرجل العلمية التي ظهرت لي من خلال تميُّزه في أقوال وآراء أخرى له؛ مما جعل بعض العلماء يقولون بقوله في بعض المسائل كالعالم اللغوي ابن برِّي الذي تابعه في قوله: إن خَسَا ـ وهو الفرد ـ خسأ ـ بالهمز ـ قُلبت همزته ألفاً إتباعاً لزكا ـ وهو الزوج ـ لتلازم اللفظين(١).

آراء العبدي التصريفية

١ – من أبنية مصادر الفعل الثلاثي المجرد فَعيلة

أبنية مصادر الأفعال الثلاثية المجردة كثيرة بلغ ما ذكره سيبويه منها اثنين وثلاثين بناء(٢)، والواقع أنها تفوق ذلك كثيراً(٣)؛ ولكثرتها وتشعبها قال ابن القواس: "وطريق معرفتها السماع؛ لكثرة اختلافها،وعدم لزومها طريقة واحدة في تبعيَّتها الفعل ـ لأنَّ بعضها يتداخل على مصادر بعض..، فمعرفتها إذاً من اللغة أبلغ من معرفتها من النحو"(٤)، وجرت عادة علماء النحو والتصريف على تصنيفها حسب حركة عين الفعل الثلاثي المجرد(٥)، وهو إمَّا "فَعَل" أو "فَعِل" أو "فَعُل"، وأكثرُ الأفعال الثلاثية مصادرَ أفعالُ الباب الثاني (فَعَل يفْعِل) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع(٦)، فقد ذكر له أبو البقاء العكبري خمسة عشر بناء(٧)،

(١) انظر: المسألة (٥).

(٢) المفصل ص ٢١٨. وانظر الكتاب ٢/ ٢١٤ – ٢١٩.

(٣) قال ابن القطاع في مقدمة (كتاب الأفعال) ١/ ١٥: هي مائة بناء. ذكر منها في كتابه (أبنية الأسماء والأفعال والمصادر). خمسة وتسعين بناء.
وانظر: الفصول في العربية ص ٩٥ – ٩٨. وارتشاف الضرب ص ٤٨٣ – ٤٨٨.

(٤) شرح ألفية ابن معط ص ١٢٩٤.

(٥) انظر: سيبويه ٢/ ٢١٤. والأصول ٣/ ٨٦. والجمل للزجاجي ص ٣٨٣. والتكملة ص ٢١٢. والفصول في العربية ص ٩٥. والبديع في علم العربية. المجلد الثاني ٢/ ٤٤٨ – ٤٥٤.

(٦) مصادر الحاشية السابقة.

(٧) شرح التكملة ق ٢٤٤أ – ٢٤٥أ. وانظر: أدب الكاتب ص ٦٢٣ – ٦٢٤. والفصول في العربية ص ٩٥. وشرح ألفية ابن معطٍ ص ١٢٩٤ – ١٢٩٥.

آخرها "فَعِيلة" ومثَّل له بـ: غَفرتُ ذنبَه غفيرة، ثم قال: "حكاها العبدي"(١).

وهناهنا وقفات: أولاها: هل ورد هذا المصدر في كلام العرب؟

والجواب: نعم، قال صخر بن عبدالله الهذليّ؛ الملقَّب بصخر الغيِّ(٢):

يا قَوْمِ لَيْسَتْ فيهم غَفِيرهْ فامْشُوا كما تَمْشِي جِمَالُ الحيره(٣)

قال أبو سعيد السّكَّريُّ في شرح أشعار الهذليين: "الغَفِيرةُ: المغْفِرةُ؛ أي: لا يَغفِرون، يقال: نسأل الله المغفِرةَ، والغفيرة"(٤).

وقال بعض العرب: "أسألك الغفيرةَ، والناقةَ الغزيرة، والعِزَّ في العشيرة، فإنها عليك يسيرة"(٥).

الوقفة الثانية: هل لغفيرة نظائر؟

جاءت مصادر على "فَعِيلة" غير "غفيرة" منها: خَدِيعَة(٦)، وسَكِينَة(٧)، وشَبيبة(٨)، وعَزِيمَة(٩)، وفَضِيحَة(١٠)، وقَضيَّة(١١)، وقَطيعة(١٢)، ووَقِيعة(١٣)،

(١) شرح التكملة ق ٢٤٥أ.

(٢) ذكره ابن حجر في الإصابة ٢/ ١٩٩ مع المخضرمين. وله ترجمة في الأغاني ٢٢/ ٣٤٥ – ٣٥٠ (ط القاهرة بإشراف محمد أبي الفضل إبراهيم).

(٣) ديوان الهذليين ٢/ ٢٣٨. شرح أشعار الهذليين ص ٢٨٣.

(٤) شرح أشعار الهذليين ص ٢٨٣. وانظر: إصلاح المنطق ص ٣٥٤. ومجمل اللغة ص ٦٨٣. ومقاييس اللغة ٤/ ٣٨٦.

(٥) المحكم ٥/ ٢٩٤. اللسان ٦/ ٣٣٠. تاج العروس ٣/ ٤٥١ (غفر).

(٦) الأفعال لابن القوطية ص ٣٥. ولابن القطاع ١/ ٢٨٦. ارتشاف الضرب ص ٤٨٤. تاج العروس ٥/ ٣١٢ (خدع).

(٧) البديع في علم العربية. المجلد الثاني ٢/ ٤٤٩ – ٤٥٠. لسان العرب ١٧/ ٧٦ (سكن).

(٨) الصحاح ص ١٥١. المصباح المنير ص ٣٠٢ (شبب). وانظر: شرح الشافية للرضي ١/ ١٥٣.

(٩) الصحاح ص ١٩٨٥. تاج العروس ٨/ ٣٩٦ (عزم).

(١٠) كتاب الأفعال لابن القوطية ص ١٤٥. المحكم ٣/ ٩٦. شرح الشافية للرضي ١/ ١٥٣.

(١١) تاج العروس ١٠/ ٢٩٦ (قضى).

(١٢) يقال: قطع رَحِمه قطيعة. الصحاح ص ١٢٦٦. تاج العروس ٥/ ٤٧١ (قطع).

(١٣) وقع في الناس وقيعة. أي: اغتابهم. الصحاح ص ١٣٠٣. تاج العروس ٥/ ٥٤٨ (وقع).

إلاَّ أنَّ المتَّفق من هذه المصادر مع "غَفيرة" في حركة عين المضارع ثلاثة، هي "شبيبة" و"عزيمة" و"قضيَّة" فمضارعها مكسور العين: يَشِبُّ، ويَعْزِم، ويَقضي، فهي من الباب الثاني (فَعَل يفْعِل)، أمَّا مضارع "خديعَة" و"فضيحَة" و"قَطيعَة" و"وقيعَة" فمفتوح العين: يخْدَع، ويَفْضَح، ويَقْطَع، ويَقَع، فهي من الباب الثالث (فَعَل يَفعَل)، ومضارع "سَكينَة" مضموم العين: يَسْكُن، فهو من الباب الأول (فَعَل يَفعُل)، ولا أثر لهذا في إثبات بناء "فَعيلة" في المصادر، كل ما في الأمر أنّه ليس خاصاً بمكسور العين في المضارع، بل يكون فيه، وفي مفتوحها، ومضمومها.

الوقفة الثالثة: في قول العكبري، وهو يذكر هذا البناء في مصادر أفعال الباب الثاني (فَعَل يفعِل): "فَعِيلة نحو: غفرت ذنبه غفيرة، حكاها العبدي"[1]، إنْ كان مراده به أنَّ العبدي هو أول من حكى هذا المصدر لـ "غَفَر"، فليس بمسلَّم له، فقد ذكره قبله ابن السكيت (١٨٦ – ٢٤٤هـ) قال: "ويقال: ليست فيهم غفيرة، أي: لا يغفرون ذنباً"[2]، وابن دريد[3] (٢٢٣ – ٣٢١هـ).

كما ذكره جماعة من لغويِّي القرن الرابع، منهم الفارابي[4] (٠٠ – ٣٥٠هـ) وابن فارس[5] (٣٢٩ – ٣٩٥هـ) والجوهري[6] (بعد ٣٩٦هـ).

وإن كان مراده أنّ العبديَّ هو الذي أثبت هذا البناء في أبنية مصادر الأفعال الثلاثية المجردة، فقد يكون مُحقّاً؛ إذْ لم أقف على ذِكْرٍ له في أبنية مصادر هذه الأفعال عند علماء النحو والتصريف المتقدمين على العبدي، وإنَّما ذكره المتأخرون

(١) شرح التكملة ق ٢٤٥أ.

(٢) إصلاح المنطق ص ٣٥٤.

(٣) جمهرة اللغة ص ٧٧٨.

(٤) ديوان الأدب ١ / ٤٣٠.

(٥) مجمل اللغة ص ٦٨٣. مقاييس اللغة ٤ / ٣٨٦.

(٦) الصحاح ص ٧٧١ (غفر).